



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# المجلس الشعبي الوطني

## الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	<b>الاشتراك السنوي</b>	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الخامسة

الدورة العادية الثانية

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الاثنين 21 أكتوبر 2002

## فهرس

- ردود السادة وزراء:

- الداخلية والجماعات المحلية.

- التجارة.

- الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

- العدل حافظ الأختام.

- الموارد المائية.

- الفلاحة والتنمية الريفية.

على ملاحظات السادة النواب واستفساراتهم خلال مناقشة مشروع قانون المالية وميزانية

الدولة لسنة 2003.

## محضر الجلسة العلنية التاسعة المنعقدة يوم الاثنين 21 أكتوبر 2002 ( صباحا )

- **الرئاسة:** السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

- **تمثيل الحكومة: السادة:**

- محمد تريباش، وزير المالية.

- نور الدين يزيد زرهوني، وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية.

- نور الدين بوكروح، وزير التجارة.

- عبد الحميد أبركان، وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

- عبد المجيد عطار، وزير الموارد المائية.

- السعيد بركات، وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

**السيد الوزير:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام  
على أشرف المرسلين،  
السيد الرئيس،  
سيداتي، سادتي النواب،

في الحقيقة، هذه أول مرة أتقدم فيها أمامكم في هذا  
المجلس الجديد، وهي فرصة لأرفع فيها إليكم تقديري  
واحترامي بعد نجاحكم في الانتخابات التشريعية  
الأخيرة، لاسيما أن لهذه الانتخابات معاني خاصة كونها  
قد جرت في أحسن الظروف وبأكبر الضمانات، الأمر الذي  
يؤكد أنها قد أعادت المصداقية للمجلس الشعبي الوطني  
، وبالتالي لكل واحد منكم.

وإننا على يقين أنكم تستطيعون اليوم مواجهة أو مقابلة  
أي نظير كان في الداخل أو بالخارج برأس مرفوع على  
كل حال، إذن لا يمكن لأحد اليوم أن يشك في مصداقية  
مهمتكم ما دام كل المواطنين قد عبروا عن اختيارهم  
بكل حرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان

### افتتحت الجلسة في الساعة

### العاشر صباحا

**الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على  
نبيه الكريم،  
أيتها السيدات، أيها السادة النواب ممثلي الشعب.

دعوني أرحب باسمكم جميعا بالسيدات والسادة أعضاء  
الحكومة في هذه الجلسة المخصصة لردود السيدات  
والسادة الوزراء على مداخلات السيدات الفضليات  
والسادة الأفاضل النواب الذين عبروا عن تساؤلات  
المجتمع الجزائري وانشغالاته ومنتظر من السادة الوزراء  
أن يكون ردهم ملييا لهذه الانشغالات والتساؤلات، ودون  
إطالة أحيل الكلمة بداية إلى السيد نور الدين يزيد  
زرهوني، وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية  
المحترم.

لذا انطلقنا مع وزارة المالية في إعادة النظر في هذا الموضوع، إذ يوجد فريق عمل من شأنه أن يدرس المالية (الجباية) المحلية، والقصد من هذه العملية هو أنها سوف تكتمل مع إعادة النظر في قانون البلديات وأن هذا العمل القاضي بإصلاح المالية المحلية ضروري لإعطاء القانون البلدي معنى.

مع العلم أن الفكرة الأساسية في انطلاق عملنا تقضي بأنه لا بد أن تكون للبلديات مصادر مالية خاصة تتصرف فيها بكل حرية لتسديد مهامها الأساسية على الأقل، أي جعل البلديات في وضع يؤهلها للحصول على مصادر تمويل خاصة لمواجهة حاجاتها الأساسية، مثل: ماء الشرب، النظافة، صيانة المدارس... إلى آخره.

هذه هي -أساسا- المعلومات التي وددت أن أتقدم بها إليكم.

وطبعا إذا كان هناك من يطلب تفصيلا أكثر فنحن متفتحون ومرحبون به لإعطائه تفاصيل أكثر في هذا الميدان. وشكرا.

**الرئيس:** شكرا للسيد وزير الدولة، وزير الداخلية على هذا الرد... مازال عندك... تفضل السيد الوزير.

**السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية:**

يتعلق السؤال الثاني بالصندوق المشترك للجماعات المحلية والموجه من قبل السيد ميلود شيخي الذي يطرح قضية تعويض المتضررين من العاصفة الثلجية (التبروري) التي مست ولاية النعامة سنة 2000.

أحيطكم علما أن إمكانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية محدودة، وتستعمل حسب الإمكانيات الموجودة فقط، إذ توجه أساسا إلى المساعدات العاجلة والتعويضات الشخصية، أي أنها تتدخل فقط في حال حدوث ضحايا أو جرحى.

اختيارهم محترما بصفة تامة ودون شك، فمبروك عليكم مرة أخرى وفقكم الله - إن شاء الله-.

وفيما يخص انشغال السيدات والسادة النواب، أبدأ بالرد على السؤال الأول المتعلق بمديونية البلديات والموجه من السيدين: محمد كناي ولخضر بن خلاف، فأقول:

كان تقييم هذه المديونية أواخر سنة 1999 يقدر بحوالي 22 مليار دينار لكل بلديات الوطن وقد اتخذت الحكومة إجراءات للتكفل بهذه المديونية في ميزانية سنة 2000 وكان القرار يقضي بمسح مديونية البلديات بعد تقييمها -طبعا- إذ تم تخصيص مبلغ ستة (6) ملايين دينار سنة 2000 وثمانية (08) ملايين دينار سنة 2001 وستة (6) ملايين دينار سنة 2002 وملياري دينار سنة 2003.

وقد استعملنا في البداية إمكانات هذه الموارد لتسديد ما يعرف بمديونية البلديات الإجبارية، وتتعلق على وجه الخصوص بالغاز والكهرباء ومياه الشرب والهاتف والتأمينات وأجور موظفي البلديات.

وقد تم تخصيص مبلغ ثمانية (8) ملايين دينار سنة 2001 لتسديد المديونية المتعلقة ببرامج تجهيز البلديات، كما تم تخصيص نسبة 50٪ من مبلغ ستة (6) ملايين دينار سنة 2002 لتسديد مديونية الشركات الخاصة، والباقي أي ثلاثة (03) ملايين دينار لديون عمل سير البلديات كالمضرائب والمشاكل الخاصة بالمنازعات ونحن الآن، بصدد التحضير لميزانية سنة 2003 إذ تم تخصيص مبلغ ملياري (02) دينار سوف تستعمل في بقية المديونية.

هذه إذن هي الإجراءات المتخذة لتسديد مديونية البلديات السابقة بصفة عامة لكن المشكل الأساسي المطروح اليوم هو إعادة النظر في قضية المصادر المالية للبلديات والجماعات المحلية بصفة عامة.

كالتالي يطلبها تاجر أو رب معمل يتقدم بطلب مساعدة فإن الإجراءات تتطلب وقتا أطول وتتدخل فيها شركات التأمين والقطاعات الأخرى المعنية بالأمر .

لذا فلا أظن أننا -فيما يتعلق بالصندوق المشترك للجماعات المحلية- غبنا عن أزمة طالت البلاد منذ سنة 2000 وبحوزتي مفكرة متعلقة بالكوارث وبالإمكانات المقدمة منذ سنة 2000. أنظر الجدول.

وفيما يتعلق بتعويض من فقدوا أشياء (أملاك) في ولاية النعامة أثناء موجة الجفاف سنة 2000 فإن أكبر التعويضات وردت من قبل وزارة الفلاحة لأننا نتعامل طبعاً مع الوزارات الأخرى. وعلى كل حال فإنني لم أفهم سؤال السيد شيخي جيداً، فقد يطلب بأن تكون إجراءات التعويض عاجلة... وأوضح بقولي إن إجراءاتنا في أغلب جهات الوطن تتمثل في منحنا التعويضات العاجلة في ظرف أقل من ثلاثين 30 يوماً، غير أن التعويضات الأكبر

### جدول مساعدات الصندوق المشترك للجماعات المحلية

2002- 2000

الملاحظات	القيمة		السنة	الولاية
	مليون/دج	ألف/دج		
فيضانات	50		2000	أدرار
زلال	26		2000	عين تموشنت(1)
احتياطي مديرية الحماية المدنية	30		2000	عين تموشنت(2)
فيضانات	12		2001	باتنة
	09	100	2001	مسيلة
فيضانات	12		2001	سيدي بلعباس
	02	450	2001	النعامة
	02		2001	البيض
	02		2001	تيسمسيلت
زلال قرية بني ورتيلان	05	60	2001	سطيف
زلال قرية بني معوش	07	280	2001	بجاية
زلال	10	773	2001	عين تموشنت (حجم إضافي)
فيضانات واد العثمانية	10		2001	ميلة (1)
فيضانات	15	500	2002	ميلة (2)

ضمن هؤلاء الضحايا (الضحايا الشخصية قتل أو جرح) وكذلك التعويض عن الممتلكات (معامل ، تجارة..) غير أن الإمكانيات المخصصة لهؤلاء أولت الأسبقية للتعويضات الشخصية، أما ما يتعلق بالممتلكات (صناعية، تجارية...) فما دام حجم التعويضات، على كل حال، أكبر من الإمكانيات المخصصة، فإننا مازلنا لم ننتقل بعد في هذا الميدان، وقد نرجع إلى المجلس الشعبي الوطني لإيجاد صيغة أو طريقة لحل هذا الموضوع، علما أن ما تم تخصيصه للتعويضات الشخصية فقط بلغ منذ سنة 1995 حوالي 28 مليار دينار، وهذا مبلغ كبير، الأمر الذي يؤكد أن هذه الموارد لا تسمح الآن بالتعويضات المتعلقة بالتدمير (مصانع، تجارة...).

وفيما يخص سؤال السيد بن عمر مخلوف المتعلق بتعديل قانون البلديات، فقد انطلقنا في هذه العملية منذ أكثر من سنة، إذ بدأنا بمرحلة جمع الآراء من قبل الولايات وبمشاركة المنتخبين المحليين، علما أن هذه الاقتراحات كانت أساس عملنا وأنها سوف تتم الصياغة الأخيرة لهذا المشروع، في الأيام القريبة القادمة وسيقدم إلى مجلس الحكومة ومجلس الوزراء قبل أن يصبح قرارا نهائيا . وما أود الآن تأكيده هو أن المشروع الجديد من شأنه أن:

- 1 - يحل بعض النقائص الموجودة في القانون المعمول به حاليا كحالات الانسداد التي نعيشها.
- 2 - سوف يمنح صلاحيات أكبر للمجالس المنتخبة.
- 3- سوف يفرض انفتاحا أكبر من قبل البلديات تجاه المجتمع المدني وحتى تصبح مشاركة الجمعيات التي يمكن أن يكون لها وزن حقيقي في الميدان، على الأقل، أكبر فرصة في مشاركة تسيير أو حل المشاكل المحلية، فنحن نطمح من خلال هذه الإجراءات التي أدخلناها على هذا القانون إلى أن يكون عمل البلديات في شفافية أكبر وبمشاركة أكبر من قبل المجتمع المدني، وهذا لا يعني أن مشاركة أو استشارة المجتمع المدني سوف تتغلب على صلاحيات البلديات، فالأمر لا يتعلق بوضع الحركات الجمعوية موضع البلديات ولكن يتعلق بوضع آلية

هذه هي التدخلات الكبرى للصندوق المشترك للجماعات المحلية بصفة عامة. ومنتقل الآن -لو سمحتم- إلى سؤال آخر يتعلق بصندوق تنمية الجنوب وهو موجه من قبل السادة فاتح فُرد، خليل عمري، عماد جعفري الذين يقترحون أن يكون صندوق تنمية الجنوب من الأحسن مخصصا للمشاريع الكبرى.

إن قضية استعمال هذا الصندوق، أي هذه الإشكالية في الحقيقة، قد تم طرحها أمام الحكومة ولكننا لاحظنا أننا لو خصصنا صندوق تنمية الجنوب للمشاريع الكبرى فلربما تكون كل الموارد الموجودة فيه غير كافية للتكفل بمشروع واحد، مثلا فيما يخص الأشغال العمومية كمشروع الطريق الممتد على مسافة 450 كلم أو 500 كلم ، لا يستطيع صندوق الجنوب التكفل به، لذا قرر مجلس الحكومة أخيرا أن يكون الهدف الأول متمثلا في منح الأولوية لكل القطاعات الأساسية المتعلقة بالتنمية المحلية، لأننا نحاول أن نصل بالبلديات أو بالجهة إلى المعدل الوطني، أي يتعلق الأمر بإعادة تأهيل كل بلديات الجنوب وجعلها في المستوى المتوسط -على الأقل- وذلك حسب مختلف معايير التنمية التي نستعملها لتقييم وضعية التنمية في كل بلدية مثل المستوى في التعليم وفي الهيكل الصحي وفي المياه الصالحة للشرب وفي شبكتي الكهرباء والغاز إلى آخره.

ويعني آخر، إننا سنعطي الأسبقية في البداية لدفع هذه القطاعات ، إذ يتعلق الأمر في المرحلة الأولى بإعادة التأهيل وتنمية كل بلديات ولايات الجنوب أو البلديات المعنية بصندوق الجنوب وجعلها في المستوى الوطني على الأقل، وذلك حسب مختلف العوامل التي نستعملها كعناصر لتقييم مستوى التنمية المحلية.

ويتعلق السؤال المقدم من قبل السيد خير الدين رحوي بتعويضات ضحايا الإرهاب ويخص تعويض الممتلكات سواء كانت تجارية أو صناعية أو فلاحية إلى آخره، كلكم يعلم أن القانون رقم 99-47 الصادر بتاريخ 13-02-1999 قد خص تعويضات ضحايا الإرهاب ومن

البلدي، لذا أعتقد أن موضوع السؤال كان ممكنا سنة 2001 وليس اليوم، صحيح لقد تم سنة 2001 تخصيص حوالي 30 مليار دينار للحرس البلدي من قبل الصندوق المشترك للجماعات المحلية أما اليوم فهو على عاتق ميزانية الدولة.

وقد ورد إنشغال آخر من السيد كمال موات الذي تكلم عن تعويضات ضحايا الحوادث الأخيرة، ويقترح أن تشمل التعويضات كل ضحايا القطر الوطني، علما أن هذا ما ينص عليه القرار الرئاسي (المرسوم الرئاسي) رقم 125-2002 الصادر يوم 07/04/2002 والذي نص بالحرف في المادة الأولى على أن يطبق هذا القرار على كل ضحايا القطر الوطني. لذا أظن أن هذا الأخ لم يقرأ المرسوم الرئاسي المعني بالأمر.

أخيرا، أشكركم السيد الرئيس، وهذه هي الأسئلة والانشغالات المقدمة إلى وزارة الداخلية، أتمنى أن أكون قد أجبت عن كل التفاصيل العاجلة ونحن متفتحون على كل حال، لتقديم تفاصيل أكثر للإخوة، إذا كان لديهم اهتمام في هذا الميدان. شكرا.

**الرئيس:** شكرا، السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية على هذا الرد. وأحيل الكلمة الآن إلى السيد وزير التجارة.

وبالمناسبة، أشكر السيد وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، السيد يوبي، الموجود معنا على تصريحه بإهدائنا جهاز سكاير لتأمين جلستنا من استعمال الجهاز النقال، ذلك أن من شأن هذا "السكاير" أن يطفىء الجهاز النقال. شكرا، السيد الوزير (تصفيق في القاعة).

**السيد وزير التجارة:** بسم الله الرحمن الرحيم.  
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،  
حضرة السيدات والسادة النواب،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

"استشارة" منتظمة إذا تطلب الأمر وأؤكد "استشارة" الحركات الجمعوية إذا تطلب الأمر وطبعا فإن هذه الجمعيات التي سوف يكون لها وجود في هذه المشاركة أو الاستشارة يجب أن يكون لها أيضا دور تمثيلي فعلي، هذه هي إذن، الإجابة عن السؤال المتعلق بقانون البلديات.

والسؤال المطروح من قبل السيد عبد الرزاق قرابصي يتعلق بالتعويضات في ولاية أم البواقي وباقتراح إنشاء وحدات للحماية المدنية في بلديتي: "وادي نيني" و"عين كرشة" ولقد قامت الولاية في ميدان التعويضات -على كل حال- وبدعم من السلطات المركزية بواجبها وعوضت عائلات الضحايا.

أما فيما يتعلق بإنشاء وحدات للحماية المدنية فأود إعلام السيد قرابصي أن بولاية أم البواقي اليوم وحدة رئيسية وأربع وحدات ثانوية للحماية المدنية، واستفادت في برنامج الإنعاش الاقتصادي من مشروع إنشاء الوحدة الرئيسية مع العلم أن قرار إنشاء وحدات الحماية المدنية يشترط أن يكون بناء على معطيات، إذ يتم اختيار هذه الوحدات على أساسها وتقوم هذه المعطيات (المقاييس) على درجة المخاطر الموجودة، سواء كانت أخطار طبيعية أو صناعية أو تكنولوجية؛ وبالنظر إلى الموارد التي بحوزتنا ليس من السهل تصور القدرة على تغطية حاجات القطر بأسره في الوقت الراهن لذا فنحن نعمل حسب الأولويات.

أما السؤال الآتي فقد ورد من السيد كمال جعفر الذي يقول فيه؛ لماذا مازال الصندوق المشترك للجماعات المحلية يمول الحرس البلدي؟ والجواب هو أن الصندوق المشترك للجماعات المحلية لم يعد يمول الحرس البلدي منذ سنة 2002، لأن هذا الأخير صار يمول من ميزانية الدولة، أي أن ميزانية الحرس البلدي موجودة في ميزانية الدولة، إلا أن هذه القروض تمر فقط على الصندوق المشترك للجماعات المحلية ولا يتعلق الأمر بكون أموال الصندوق المشترك للجماعات المحلية تمول الحرس

يستدعي تكييف المنظومة القانونية التجارية ، فتح اقتصادنا على المبادلات الدولية سيما ما يتعلق بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إعادة النظر في التنظيم الاقتصادي الحالي: ستقترح وزارتنا على الحكومة بهذا الصدد في بداية العام المقبل مشروع قانون يتعلق بالتجارة الخارجية من أجل تنظيم نشاط المتعاملين الاقتصاديين بكل شفافية طبقا للمادة 19 من الدستور وذلك لتجنب الاختلالات التي ظهرت في السنوات الأخيرة. ونحن نعتقد أن هذا الإطار التشريعي الجديد سيجسد مبدأ تحرير تجارتنا الخارجية، وسنعمل بالموازاة مع ذلك على إيجاد إجراءات لحماية اقتصادنا من الممارسات التجارية غير الشرعية وغير النزيهة.

- تجديد سياستنا لدعم الصادرات خارج المحروقات: إذ يعتبر دعم الصادرات خارج المحروقات من اهتماماتنا الأولى والتي تدخل ضمن برنامج عملنا في مجال التجارة الخارجية، ويجدر التذكير هنا إلى أن حجم الصادرات خارج المحروقات يبقى غير كاف رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية مقارنة بقدراتنا وستتم نتيجة لذلك إعادة النظر في المنظومة القانونية الحالية التي أشرت إليها، وسنقترح على الحكومة سياسة جديدة أكثر واقعية وفعالية لدعم الصادرات خارج المحروقات وتنوع مصادر الدخل الخارجي، وذلك طبقا لتوصيات اليوم الدراسي الذي تم تنظيمه مؤخرا.

- تنظيم السوق الداخلية وتحفيز الأنشطة التجارية: تهدف سياستنا في هذا الميدان إلى تطوير المنافسة في سوق السلع والخدمات وضمان نزاهة وشفافية المعاملات التجارية وتحفيز الأنشطة التجارية عن طريق الإجراءات التنظيمية السهلة، ويجب علينا من أجل بلوغ هذه الأهداف اتخاذ ثلاثة تدابير أساسية على الأقل.

أود في البداية أن أشكر جميع النواب الأفاضل وخاصة أولئك الذين لديهم اهتمام خاص بالقطاع التجاري، نحن نقاسمهم انشغالاتهم وتساؤلاتهم وقد أخذناها بكل الرعاية والاعتبار في برنامج العمل القطاعي الذي سطرناه استنادا إلى المحاور الأساسية الواردة في برنامج الحكومة الذي نال تزكيتكم.

إن القطيعة مع النظام الاقتصادي المسير والاتجاه نحو اقتصاد السوق الحر المتفتح على الخارج يفرض على وزارة التجارة تكييف مهامها ويتطلب من بلدنا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، المزيد من الجهد، لاسيما أنها تعتبر الآن شريكا في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي الذي يمهد لانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ينبغي على وزارة التجارة مستقبلا بذل المزيد من الجهد لتقوية ودعم اقتصاد السوق وتحفيز النشاطات التجارية وتنظيمها ويستدعي ذلك منها الإصغاء الدائم للمتعاملين الاقتصاديين والسهر على شفافية المعاملات التجارية في إطار المنافسة الحرة والنزيهة والحرص على حماية مصالح المستهلك والمحافظة على الاقتصاد الوطني.

وتتضمن سياسة القطاع التجاري المحاور الثلاثة الآتية:

- تطوير تجارتنا الخارجية.
- ضبط السوق الداخلية وترقية الأنشطة التجارية.
- تدعيم مهام الرقابة الاقتصادية وحماية المستهلكين.

تطوير التجارة الخارجية: يعتبر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة من الأهداف الرئيسية في سياسة تجارتنا الخارجية وهو الأمر الذي يستوجب منا التحضير الجيد للمفاوضات وذلك بتدعيم الخبرة الوطنية وتوسيع عملية التشاور الذي نواصله مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وقد قمنا مؤخرا بتنظيم يوم إعلامي يتعلق بتحديات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

تدعيم الإطار القانوني المتعلق بجودة المنتجات وحماية المستهلك: تعتزم السلطات العمومية تحسين مهامها في مجال التقييس ومتابعة المحيط التجاري ومراقبته لضمان حماية صحة المستهلك وتحسينه وأمنه بإثراء وتعديل المنظومة القانونية المتعلقة بجودة المنتجات والعمل جار الآن لإثراء مشروع القانون المتعلق بحماية المستهلك.

- توسيع عمليات تحسيس وتجنيد جمعيات حماية المستهلك عبر الاتصال المكثف والإعلام الخاص بجودة المنتجات وحقوق المستهلك وتوعية المواطن بأهميتها ويتم ذلك بتجنيد جمعيات حماية المستهلك وتنظيم ملتقيات تحسيسية عبر التراب الوطني تجمع كافة مصالح الرقابة الاقتصادية والمهنيين والمستهلكين.

- وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة الممارسات غير الشرعية والسوق الموازية: وهو ما يعني تدعيم وجود وزارة التجارة في ميدان الرقابة الاقتصادية وجعل عملها أكثر فعالية من خلال تطبيق برنامج شامل ومتجانس لإبراز دور الرقابة. مما يستدعي - بطبيعة الحال - تنظيمًا أحسن للمصالح الخارجية لوزارة التجارة، وتدعيم إمكانياتها التقنية والمادية. سيما في مجالي مراقبة الجودة وتنشيط دور الفرق المختلطة لمحاربة الغش والتهرب الجبائي، ويتطلب التكفل بالصلاحيات الجديدة الموكلة إلى وزارة التجارة وفعالية عملها، سواء بالنسبة إلى السوق الداخلية أو التجارة الخارجية للدولة تكييف تنظيمها الداخلي وتطوير طاقتها الخبرانية، وقد تم في هذا الصدد بالتعاون مع المصالح المختصة للسيد رئيس الحكومة إعداد مشروع مرسوم يتضمن إعادة تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التجارة والذي قمنا بإعداده وفقا لتوصيات اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح هيكل الدولة، كما قمنا أيضا بتحضير برنامج هام لتكوين الموارد البشرية.

وفي الأخير، يسعدني أن أنهي هذا العرض الوجيز لبرنامج عملنا بالتذكير بأن التشاور وتبادل الرأي يشكلان أهم

- تسهيل الإجراءات الخاصة بتسليم السجل التجاري: يتسم التنظيم المعمول به حاليا بالثقل وقد تسبب في مشاكل عديدة للمتعاملين الاقتصاديين ، مما يلزمنا باتخاذ إجراءات تخفيفية لتسليم السجل التجاري. وسنعمل على إيجاد إجراءات تخفيفية أخرى هي قيد الدراسة على مستوى الحكومة لبعث ديناميكية إنشاء شركات جديدة ومحاربة المعاملات غير الشرعية والمضرة بالاقتصاد الوطني وبالمستهلك.

- تعديل الأمر المتعلق بالمنافسة: نعتزم قريبا اقتراح إثراء الأمر المتعلق بالمنافسة بإدراج أشكال جديدة للمعاملات المنافسة للمنافسة خاصة ما يتعلق منها بتحديد قواعد التشاور بين مجلس المنافسة والسلطات المكلفة بالضبط وإلغاء الطابع الجزائي للعقوبات وتحديد قواعد المنافسة النزهاء والشفافة، و سيتم من جهة أخرى اقتراح مشروع نص تشريعي جديد لتحديد قواعد وجود النشاطات التجارية طبقا لما تقتضيه حماية البيئة وترقية المنافسة.

- تفعيل دور غرف التجارة والصناعة: سنولي غرف التجارة والصناعة عناية خاصة لكونها تشكل فضاءا واسعا لتحفيز النشاطات التجارية من جهة، ومنبرا للتشاور بين المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية من جهة أخرى، كما تعتبر قوة اقتراح وملاحظات نعتزم تشجيعها مستقبلا بالسهر على تطويرها وإثراء الإطار القانوني والتنظيمي لها.

- الرقابة الاقتصادية وحماية المستهلكين: تكتسي وظيفة الرقابة الاقتصادية وقمع الغش وحماية المستهلك أهمية قصوى بالنسبة إلى وزارة التجارة وقد تبين من خلال تقييمنا لعدة اختلالات ونقائص تسببت في خسارة كبرى للخزينة العمومية، وأثرت سلبا على الأنشطة التجارية الشرعية ونمو الاستثمار، كما مست بصحة المستهلكين. وقد تم إعداد جملة من الإجراءات لمواجهة هذه الوضعية وذلك لضمان شفافية أكبر في المعاملات من أجل حماية أفضل لمصالح المستهلكين والتقليل من عمليات الغش والمعاملات غير المشروعة.

زملائي زميلاتي أعضاء الحكومة،  
أيها الحضور الكرام،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني أن أفق اليوم أمام أعضاء هذا المجلس الموقر  
للإجابة عن الانشغالات العديدة التي تم التعبير عنها  
خلال مناقشة مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة  
2003.

تعبير هذه الإنشغالات بصدق عن مدى اهتمام نواب  
الشعب بقضايا الصحة، كما أنها وبحكم الإشكاليات  
التي تطرقت إليها تصب في صميم موضوع الإصلاحات  
الاستشفائية التي أصبحت من أولويات برنامج الحكومة  
الحالية. هذا الهدف المعبر عنه من خلال التسمية الجديدة  
للوزارة وإرادة تحسين خدمات القطاع العمومي من خلال  
إصلاح المستشفيات.

سيدي الرئيس، سيداتي، سادتي، إن إشكالية الصحة  
موضوع معقد جدا بفضل تعدد المحددات سواء أكانت  
عمودية قطاعية أم أفقية متعددة القطاعات. ويزداد الأمر  
تعقدا إذا كان المؤشر الوبائي يتميز بعبء مزدوج، والذي  
يتمثل في تزامن أمراض الفقر والنظافة التي تميز البلدان  
المتخلفة، والأمراض المزمنة والمعقدة مثل داء السكري  
وأمراض القلب وأمراض التنفس والسرطان التي تعد من  
مميزات المجتمعات المصنعة.

في حقيقة الأمر، فإن دراسة كل محددات الصحة وجميع  
المؤشرات الصحية وتحليلها بما فيها المؤشرات الخاصة  
بتسيير المرافق الصحية. - وهو عنصر هام جدا في نجاعة  
التسيير ونوعيته - تبين بوضوح أن المنظومة الوطنية  
للصحة في منعرج حاسم من حيث ضرورة تجديد الإرساء  
المذهبي آخذين بعين الاعتبار تجاوب المنظومة الصحية  
مع التطورات الجذرية التي عرفها المحيط الاجتماعي  
والاقتصادي الوطني وضرورة، بل وواجب السهر على  
احترام حق المواطن في الصحة وحمائتها، مهما كانت

المحاور المنهجية لشركائنا الاقتصاديين والاجتماعيين  
الذين سيتم إشراكهم في كل أعمالنا مستقبلا.

شكرا على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

**الرئيس:** شكرا للسيد وزير التجارة المحترم. والكلمة الآن  
إلى السيد عبد الحميد أبركان وزير الصحة والسكان  
وإصلاح المستشفيات فليتكلم.  
يبدو أن السيد سعدي يود إبداء نقطة نظام.

**السيد سعدي عبد الغفور (يبدى نقطة نظام)**

سيدي الرئيس، السلام عليكم.

إن هذه الجلسة مخصصة لسماع ردود السادة الوزراء على  
انشغالات النواب وليست مخصصة لطرح برنامج الوزارة،  
ولذلك كان من المفروض التقيد بالرد، فهناك أسئلة كثيرة  
طرحت في ميدان التجارة لم نجد لها إجابة في رد معالي  
وزير التجارة، وهو أمر غير جائز. شكرا.

**الرئيس:** شكرا للسيد سعدي عبد الغفور.

قلت في بداية كلمتي إن هذه الجلسة مخصصة لسماع  
ردود السادة الوزراء على مداخلات النواب. لكن  
بالمناسبة، فإنه من المفيد للنواب أن يستمعوا إلى  
عروض السادة الوزراء حتى يتوحد الفهم حول الأهداف  
المسطرة لكل قطاع، لكنني أدم تدخل السيد سعدي عبد  
الغفور، فالرجاء الرد على الأسئلة. لكن يبدو لي أن في  
تدخل السيد وزير التجارة رد عن الانشغالات بطريقة  
تتميز بالشمولية أي أن العرض يتضمن الأجوبة، فتدخل  
السيد وزير التجارة لم يكن على المنوال (سؤال -  
جواب).

شكرا للسيد سعدي. ونرجو أن يتفهم الجميع الأوضاع  
والكلمة الآن إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح  
المستشفيات.

**السيد الوزير:** سيدي الرئيس،

سيداتي سادتي أعضاء المجلس الشعبي الوطني،

استعمال المصالح الاستشفائية لأغراض تجارية محضة وتحقيق أرباح مالية على حساب ميزانية الدولة والشرائح المعوزة التي تمثل الشريحة الكبرى من المجتمع الجزائري. وقد تم في هذا الإطار تنصيب المجلس الأعلى لإصلاح المستشفيات الذي يسهر على تدوين وتلخيص كل الاقتراحات والإسهامات الواردة من كل الأطراف بما فيهم الشركاء الاجتماعيين من نقابات وجمعيات المرضى الذي تلقوا دعوة رسمية للمشاركة والمساهمة في تحديد أبعاد الإصلاح الاستشفائي والإجراءات الواجب اتخاذها.

سيدي الرئيس، سيداتي، سادتي، إن هدف تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في ربوع الوطن وتعزيزها يعتمد على خيارات جوهريّة يقوم بها المجتمع ككل وليس وزارة الصحة فحسب، وهذا في مجال تسيير الموارد المالية والبشرية للحصول على أحسن النتائج.

وفي هذا الإطار، مازالت الكلفة الوطنية للصحة تمثل ما يعادل 3٪ من الناتج الداخلي الخام (P.I.B.)، بينما كانت تفوق 6٪ في نهاية الثمانينات في حين تمثل في كل من تونس والأردن وعمان على سبيل المثال 10٪ من الناتج الداخلي الخام وهو عامل محدد يحول دون توفير الشروط الضرورية لضمان العلاج بكل مستوياته في ربوع الوطن بصفة متوازنة. ورغم ذلك فإننا نسجل وبكل ارتياح ارتفاع ميزانية الصحة بمعدل 10٪ في مشروع سنة 2001 بينما كان الارتفاع ما بين سنتي 2001 و2002 يقدر بـ 4٪ فالمشروع المقدم لمجلسكم الموقر يقترح نسبة 10٪.

كما أننا نشيد بتدخلات العديد من النواب الذين طالبوا بمسح ديون المستشفيات المقدرة بـ 11 مليار و 700 مليون دينار، علما أن الحكومة قد قررت وضع مخطط لمسح هذه الديون في هذا المشروع وذلك على مدى ثلاث سنوات، ومن بين الخيارات الجوهريّة للسلطات العمومية الحد من ظاهرة التضخم الاستشفائي، علما أن المعدل الوطني لاستعمال الأسرة في المستشفيات يتراوح ما بين 20٪ و 70٪، بفعل نقص الموارد البشرية وصعوبة

وضعيته الاقتصادية والاجتماعية، وكلنا يعرف أن كل الدول تواجه إشكالية تطوير المنظومة الصحية.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي، ستكون كل هذه الإعتبارات الجوهريّة المحددة لمستقبل المنظومة الصحية الوطنية في جدول أعمال هذا المجلس الموقر مع بداية السنة القادمة في إطار مناقشة مشروع يتضمن قانون جديد للصحة الذي نحن بصدد تحديد ملامحه الأخيرة قبل الشروع في نقاش عام سيخص كل المجتمع لتمكيننا من توفير مشروع توفيقى - إن شاء الله - من شأنه استخلاف القانون الحالي الذي يعود إلى سنة 1985.

وفي انتظار ذلك، وللتمكن من تحديد إطار الرد على الإنشغالات المعبر عنها من قبل السيدات والسادة أعضاء المجلس الشعبي الوطني أود التطرق إلى إشكالية الإصلاح الاستشفائي وما نتظره منه في مجال تدعيم القطاع الصحي العمومي، وتوفير شروط تكفل أحسن بالمريض سواء تعلق الأمر بالخدمات القاعدية أو بتوفير خدمات جوارية للتخصصات القاعدية.

لقد كثر الحديث عن الإصلاحات الاستشفائية بل وذهبت بعض التأويلات والتصريحات إلى حد اتهام الجهاز التنفيذي ووزارة الصحة بأنه يعمل في الخفاء دون إشراك المعنيين بالأمر في تحضير أرضية خصخصة القطاع العمومي للصحة، وفي الحقيقة، فإن هذه الإتهامات الباطلة والتي لا أساس لها من الصحة لا تنم إلا عن تخوف كبير من شروط الشفافية والتقييم الذي ستدخله هذه الإصلاحات والتي من شأنها أن تكسر منطق الربح الذي أصبح يميز، في كثير من الأحيان، التكفل بالمواطن في القطاع العمومي إلى حد أن مفهوم مجانية العلاج غالبا ما يكون مبهما حتى وإن كان أغلب مستخدمي القطاع يتوفرون على مؤهلات مهنية وشروط أخلاقية تجعلهم يحاولون الحفاظ على حق المواطن في الصحة ويقفون أمام بعض البارونات، سواء كانوا داخل المستشفيات أو في مجال استيراد الأدوية والذين يريدون

دينار جزائري ستمكن كافة مناطق الوطن من الاتصال الدائم بالصوت والصورة في غضون صائفة سنة 2003، وفيما يخص المؤشرات الصحية. وما يسمى بعودة ظهور بعض الأمراض فالأمر يتعلق بتحسين شبكة المعلومات الصحية في ضوء إعادة بعث برامج مكافحة السل والصحة المدرسية من جهة، وتدني شروط السكن ونظافة المحيط العام من جهة أخرى، والعمل بالتنسيق مع الدوائر الوزارية المعنية على توفير شروط الحد من استفحال بعض الأمراض المرتبطة بتدهور المحيط مثل الأمراض المتنقلة عن طريق المياه والأمراض التنفسية جراء التلوث.

وقد تم كذلك النظر في موضوع المعوزين المعدومي الدخل غير المؤمنين اجتماعيا وهو مشكل يندرج ضمن المرسوم التنفيذي لجانفي 2001 الذي يضع مهمة تحديد هذه الفئات وتوفير الميزانيات المالية للتكفل الصحي الكامل بها على عاتق الدوائر المكلفة بالتضامن الوطني والحماية الاجتماعية، علما أنهم يستفيدون حاليا من مجانية العلاج في مستوى المرافق الصحية العمومية. وفيما يتعلق بالعيادات الخاصة وتدشينها من قبل أطراف رسمية بما فيهم وزير الصحة، يجب أن نعلم وبصفة قانونية أن العيادات الخاصة جزء من المنظومة الصحية الوطنية، وأنه من الضروري العمل على دمجها في نسق عام يمكن من استعمال كل الكفاءات المتوفرة وبصفة عقلانية في إطار تعاقدى شفاف مع صناديق الضمان الاجتماعي حتى تكون في متناول كل مؤمن اجتماعيا.

سيدي الرئيس، أقدم الآن بعض الأجوبة على الأسئلة الخاصة،

أولا: فيما يتعلق بتمويل قطاع الصحة والسؤال قد يطرح من قبل السيد إسماعيل بن يحي من ولاية المسيلة والذي تكلم عن مسح الديون وميزانية القطاع.

لقد قلت إن ميزانية القطاع قد ازدادت بنسبة 10٪ في المشروع، ونجد ضمن هذه النسبة ثلاثة ملايين مخصصة

تجديد أجهزة كل المستشفيات وعليه، توجد حاليا ستة مستشفيات قيد الإنجاز. نذكر منها كل من مستشفى بشار، ومستشفى سكيكدة، وعين تموشنت، المستشفى الجامعي الجديد لوهران، ومركز مكافحة السرطان بوهران، ومستشفى الستون سريرا بالمدينة الجديدة بقسنطينة. وقد تم تسجيل ستة مشاريع جديدة تخص مستشفيات تبلاد، خنشلة، أرفون، عين آزال، ومركز مكافحة السرطان بكل من ورقلة وعنابة.

سيدي الرئيس، سيداتي، سادتي، إن الحد من ظاهرة التضخم الاستشفائي سيسمح لنا بالعمل على تحسين مردودية المستشفيات الحالية بهدف الوصول إلى حد أدنى يتمثل في وجود مستشفى عام في كل ولاية يتوفر على كل التخصصات القاعدية من أجل الخدمات المتخصصة القاعدية ويحد من النزوح نحو مستشفيات المدن الكبرى في شمال الوطن الذي يسبب الكثير من المشاكل للمواطن وينقص من فعالية هذه المستشفيات. يرتكز هذا الهدف أساسا على إعادة تجهيز كلي لهذه المستشفيات أي تحيين الأرضية التقنية لكل منها، وعن اللجوء إلى الخدمة المدنية لضمان التغطية الطبية المتخصصة. وأنه، في هذا الإطار، بالجهود التي بذلتها بعض الولايات لتوفير السكن للأطباء، كما أنني أطلب من أعضاء هذا المجلس الموقر تحسيس السلطات المحلية لكافة الولايات المعنية بضرورة توفير السكن لاستقبال الإطارات التي من شأنها ضمان الأمن الصحي للمواطن سواء أكانوا نساء أم رجالا، وكلكم يعلم الآن أن أكثر من 50٪ من الإطارات في قطاع الصحة نساء.

سيدي الرئيس، سيداتي، سادتي، إن الحد من التضخم الاستشفائي سيتم بالموازاة مع تدعيم شبكة المرافق الصحية الجوارية والعمل على توسيع الشبكة الوطنية للصحة في مجال الانترنت التي ستسمح بتحقيق تطبيقات عديدة، أذكر منها التعليم المستمر والمتواصل عن بعد، العلاج عن بعد، وكذا تبادل المعلومات، وبالإضافة إلى ما تم تحقيقه يوجد حاليا برنامج وطني لتدعيم هذه الشبكة بكلفة تقدر بمليار و 100 مليون

لقد اقترحنا بالتنسيق مع وزارة التجارة إلغاء الضرائب على المواد الأساسية المستوردة وذلك بغرض تدعيم الانتاج الوطني للأدوية، وقد ألغيت هذه الضرائب حقيقة، ونحن بصدد البحث عن إجراءات جديدة لتدعيم القطاع الوطني لإنتاج الأدوية.

تحدث السيد حملاوي عكوشي عن عدم تعويض بعض الأدوية، وهو يتماشى مع عقلنة تسيير أمورنا، إذ لا توجد أية دولة تعوض كل الأدوية بما فيها الأساسية وغير الأساسية، ونحن ننتهج سياسة وطنية تركز على الأدوية الأساسية المعروفة والمحددة في قائمة وهي موجودة لدى الأخصائيين والمنظمة العالمية للصحة، فلا داع إلى وجود آلاف من الأدوية التي لا تقدم خدمة حقيقية للمريض، بل يكفي أن تكون هنالك الأدوية الأساسية والأدوية الجناسية التي توفر بأقل كلفة الخدمة نفسها والتنوعية نفسها، والمقياس الثالث هنا هو الإنتاج الوطني وعليه، لا يمكن أن نعوض جميع الأدوية بالسعر نفسه وبالتالي لقد أصبح هذا الإجراء الجديد في بلادنا وهو السعر المرجعي للأدوية عند التعويض -منذ سنة- هو الذي يوجه الطبيب والمريض والصيدلي إلى استعمال الأدوية الجناسية أكثر، فعندما يعلم المواطن أنه عند شرائه دواء من نوعية واحدة بسعر يفوق عشر مرات سعر الدواء الجناسي فإنه سيتوجه إلى شراء هذا الأخير مما يقلص من الفاتورة لصالح المواطن والضمان الاجتماعي ويحسن تمويل القطاع العمومي من قبل الضمان الاجتماعي.

كما تكلم السيد حملاوي عكوشي عن نقص الأدوية في المستشفيات أتم تعلمون أن مبلغ الديون قد وصل إلى أربعة عشر مليار دينار، وأن الصيدلة المركزية للأدوية التي تزود مستشفيات القطاع العمومي لم تعد قادرة على إتمام مهمتها لأنها كانت مدينة بخمسة ملايين دينار، ولقد قلصنا الآن حجم هذه الديون ولم نسمع في الشهور الفارطة، أن هناك نقصا في الأدوية الأساسية في

لمسح ديون القطاع الصحي أو المنظومة الصحية على مدى ثلاث سنوات، وهو ما يعني أن الديون التي تقدر بمبلغ 11 مليار و 700 مليون والتي كانت تقدر بمبلغ 14 مليار قبل سنتين ستخف إلى 8 ملايين و 700 مليون.. في آخر سنة 2003، وما دامت أن ميزانية التسيير قد ازدادت، فإن المستشفيات لن تستدين مرة أخرى إذا ما تمكنا من تسيير هذه الديون بصفة عقلانية وستخصص هذه الزيادة في الميزانية القطاعية للوقاية وللصحة المدرسية ولإعادة تجهيز المستشفيات وهو ما يعني وجوب التقليل من البناءات الجديدة مادامنا لانستعمل كل أسرة المستشفيات، وتدعيم تسيير ومردودية الهياكل الصحية الموجودة فهذا ما يمليه المنطق.

أما فيما يتعلق بسؤال السيدة خديجة نايلي التي تكلمت عن تدشين عيادات القطاع الخاص، أقول إنه من الواجب علينا توجيه هذا القطاع، كما يجب أن يكون في إطار عقلاني. لأن الوضعية الحالية التي تسمح للقطاع الخاص بالبناء مهما كانت الخريطة الصحية ومهما كانت التكلفة ومهما كان تعويض الضمان الاجتماعي وكلنا يعرف أن الضمان الاجتماعي لا يعوض المريض يتجه إلى القطاع الخاص فهو لا يعوض المواطن الذي تجرى له عملية بهذا القطاع وعليه، فإن البرنامج عبارة عن خريطة صحية تولي القطاع الخاص الأهمية التي تليق به، وكذا الدور المنوط به وذلك بالتنسيق مع الضمان الاجتماعي الذي يعد الممول، وبالتنسيق مع كل الشركاء وكل السلطات بما فيها الجماعات المحلية حتى تكون الخدمة الوطنية للصحة موجهة إلى كل المواطنين المعوزين، وكذا من لهم الإمكانيات التي تخول لهم التوجه إلى القطاع الخاص. وقد تكلم السيد سليم شاكور عن قطاع الأدوية. وذكر أن الضرائب مرتفعة جدا.

سعته ستون (60) سريرا وأعلمه بهذا الصدد أن مصلحة الولادة في مشرية ستعرف توسعا في العام القادم، ذلك أن عدد سكان مشرية قد بلغ 60 ألف نسمة. بالإضافة إلى دراسة هيكل صحي صغير بالنعامة وذلك سنة 2003 ، لأن نسبة استغلال الأسرة لاتتعدى 40٪ وهذا مشكل قائم الآن فهل استغللنا الأسرة الموجودة فعلا حتى نفكر في إعداد أسرة أخرى؟ ونحن نعلم أن المستشفى يلعب دورا صحيا واجتماعيا في ضمان الأمن الأساسي للمواطن.

فيما يخص سؤال السيد خالد بن عيسى من ولاية سطيف، لقد أعدنا برنامجا ضخما لولاية سطيف كون عدد سكانها يبلغ مليون وأربعمائة ساكن، وبالتالي سوف تخصص لها عيادة متعددة الخدمات ومراكز صحية في الرصفة وعين أزال، وتجهيزات عديدة بالإضافة إلى تجهيز مستشفى اختصاصي في رأس الماء.

فيما يتعلق بسؤال السيد محمد مشماش والسيد رحوي من تلمسان بخصوص مستشفى إضافي بولاية تلمسان، وكذا تجهيز وإعادة النظر في الهيكلة الصحية والتزود بسيارات الإسعاف لقد تقرر تبعا لذلك إنشاء هيكل للاستعجالات الطبية الجراحية في ندرومة.

إجابة عن السيد محمد بوثلجة من ولاية بشار، أقول يركز برنامج وزارة الصحة على إنهاء البرنامج الحالي المتمثل في فتح المستشفى الجديد في بشار سنة 2003 بالإضافة إلى الاستفادة من سيارة الإسعاف.

أما السادة عبد الحميد بن النية والطيب نواري والسيدة بوشاقور حليلة من سكيكدة، فتعلمون أننا سوف نركز على إنهاء المستشفى الذي يحتوي 240 سريرا في سنة 2003 إضافة إلى تجهيز وترميم الهيكل المتخصص في الأمراض العقلية.

اعلم السيد عبد القادر كزيز من خنشلة أن هناك قرارا يقضي بإنشاء مستشفى يحتوي على 120 سريرا في خنشلة ونحن نعلم أن نسبة استغلال الأسرة في مستشفى قايس لا تتعدى 30٪.

المستشفيات. صحيح، يوجد نقص لكن ليس في الأدوية الأساسية، وسوف ندعم هذه القضية -إن شاء الله- ولقد أجرت الصيدلة المركزية مناقصة دولية لأول مرة بكل شفافية لاستيراد الأدوية واختيار الأدوية الجانسية، وأحضرت الصيدلة المركزية الآن حوالي 70٪ من الأدوية من نوع الأدوية الجانسية وهذه قفزة نوعية سوف تقلص من فاتورة الأدوية بنفس النجاعة.

تحدث السيد العيد غرداوي عن "سميدال" (C.E.M.I.D.A.L) التي لم تعد تجلب الأدوية إلى الجزائر ونحن نتأسف لهذا الشيء ، إذ كانت هذه الشركة الوطنية تأتي بالأدوية الأساسية.

تحدث السيد فيصل قماز عن الأدوية الخاصة بمرض السكري والمواد الغذائية المخصصة لأمراض الجهاز الهضمي (la maladie celiac) فإني أعده بدراسة هذه القضية مع وزارة التجارة إن شاء الله .

وفيما يتعلق بالهياكل الصحية والتخطيط والخريطة الصحية، علما أن معدل استغلال الأسرة بالمستشفيات لايتجاوز 50٪ ونحن نريد إنجاز بناءات جديدة في حين لسنا قادرين كذلك على تسييرها واستغلالها بنسبة 100٪ وهذا هو الإشكال المطروح علينا جميعا وهو مرتبط أيضا بإصلاح المستشفيات، أعلمكم في الحقيقة، بإنجاز بعض المستشفيات وبدراسة بعضها الآخر، وأريد أن أؤكد للسيد اليزيد العايب من بجاية أن خراطة سوف تحظى بتوسيع الهيكل الصحي خاصة أقسام أمراض النساء والجراحة والاستعجالات.

ولقد طلب السيد الطاهر بن عيسى من ولاية سعيدة بناء مستشفى في بلدية أولاد براهيم، في الحقيقة، بدأنا في الدراسة على مستوى الخريطة الصحية لمعرفة ما إذا كان بالإمكان بناء عيادة متعددة الخدمات أم لا في الحساسنة.

طالب السيد أحمد حيدار من ولاية النعامة بناء مستشفى

يطلب الأخ النائب أحمد خضير فتح مجلس قضاء في ولاية النعامة، وطالب الأخ النائب صالح أبو بكر من حركة الإصلاح بإحداث محكمة بقورارة بولاية غرداية، كما طالب الأخ النائب عبد القادر كزيز من حركة الوفاق الوطني بفتح محكمة بأولاد رشاش بولاية خنشلة.

أود أن أوضح بهذا الصدد أن التقسيم القضائي منظم بموجب الأمر رقم 97-11 المؤرخ في 17 مارس 1997، حيث رفع عدد المجالس القضائية إلى 48 مجلس قضائي، أي أضاف 17 مجلسا قضائيا و44 محكمة، علما أن المادة 10 من المرسوم رقم 98-63 المؤرخ في 16 فبراير 1998 المحدد لاختصاص المجالس القضائية وكيفية تطبيق الأمر 97-11 المشار إليه سابقا قد نصت على أن تنصيب المجالس القضائية يكون تدريجيا عندما تتوفر جميع الشروط الضرورية لسيورها، وتم عملا بذلك تنصيب خمسة مجالس قضائية جديدة في كل من غليزان، غرداية، إليزي، بومرداس وبرج بوعرييج، كما تم تنصيب 21 محكمة جديدة، ومن ثمة فقد بلغ عدد المجالس القضائية العاملة حاليا 36 مجلسا قضائيا من بين 48 مجلس قضائي، و 192 محكمة من بين 214 محكمة، وبالتالي يبقى 12 مجلسا و22 محكمة في انتظار التنصيب، ولا يخفى عليكم أن تنصيب أية جهة قضائية لا يتوقف على توفير الهيكل فحسب، بل على توفير الوسائل المادية والموارد البشرية من قضاة وكتاب وموظفين لضمان سيرها بصفة عادية، مما يجعل التنصيب الفوري للمجالس والمحاكم المتبقية صعب التحقيق إلا تدريجيا، وهذا ما نصت عليه النصوص المتعلقة بالتقسيم القضائي، ووفقا لما جاء في تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة فإن التقسيم القضائي وإنشاء المحاكم يجب أن يخضع لمعايير خاصة و متميزة تراعي عدة معطيات منها المعيار الجغرافي، الكثافة السكانية، وحجم النشاط الاقتصادي والتي تنتهي في آخر المطاف إلى المعيار الأساسي وهو نوعية المنازعات وحجمها، أضف إلى ذلك مسألة توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لذلك ومن هنا، فإن الأمر سيعالج في إطار المخطط الوطني المعد في هذا المجال والمتمثل في

السيد مسعود فضال من سيدي بلعباس، لقد خصصنا 60 مليون دينار لسنة 2001-2002 للأجهزة، وسوف ندعم تجهيزات مصالح الولاية والأطفال والرضع، يجب أن تعلموا أن هناك برنامجا وطنيا لتدعيم كل من مصالح الولادة، أمراض النساء ومصالح الرضع حتى تقل نسبة الوفيات لدى الأمهات والأطفال.

تحدث السيد نور الدين بن براهيم عن مركز "بيير ماري كوري" الذي يعالج مرض السرطان، يعد هذا من التوجهات الهامة لإصلاح المستشفيات لأنها يجب أن تتكيف مع المتطلبات الجديدة ومع هذه الأمراض المزمنة، وبالتالي يوجد مشروع صحي خاص بمركز السرطان في عنابة والجنوب بورقلة، وهناك تدعيم كبير لمستشفى "بيير ماري كوري".

بهذا ننهي، السيد الرئيس، الإجابة عن أسئلة السادة النواب الكرام، أتمنى أنني كنت عند حسن ظنهم وإني في خدمة المجلس، شكرا لكم والسلام عليكم (تصفيق).

**الرئيس:** شكرا للسيد أبركان، فعلا إن هذه التصفيقات تعبر عن كونكم عند حسن ظنهم، شكرا (تصفيق).

أحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد شرفي وزير العدل حافظ الأختام المحترم.

**السيد الوزير:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، السادة النواب المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يشرفني أن أرد عن تساؤلات الإخوة النواب المتعلقة بمسائل القضاء، كما أود في البداية أن أقدم شكري إلى كل من تدخل تعبيرا عن إهتمامكم بهذا القطاع العام والحيوي في الدولة، وسأحاول الإجابة على مختلف انشغالاتكم بنوع من الاستفاضة والإيجاز في الوقت نفسه نظرا إلى ضيق الوقت.

إليه الضرورة وإن كان القسم المدني هو الأصل، فعلا، إلا أن طبيعة النزاع تقتضي أن يتفرع هذا القسم عن القسم المدني مثلما هو الأمر بالنسبة إلى الأقسام: التجاري، الاجتماعي والأحوال الشخصية التي تعد في الأصل أقسام مدنية وهذا يتماشى تماما مع التكوين المتخصص للقضاة.

كما أن برنامج الحكومة المصادق عليه من قبل مجلسكم الموقر قد تضمن إعادة النظر في هذه المسألة. وفي هذا الإطار، ستعرض وزارة العدل على السيدات والسادة النواب جملة من مشاريع قوانين من بينها التنظيم والتقسيم القضائي إذ سيراعى في إعداد تلك المشاريع المعايير التي أوصت بها اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة التي من بينها إنشاء محاكم متخصصة وليس فقط أقسام داخل المحكمة نفسها وسيكون الحكم في الأخير لما هو أنسب.

بالنسبة إلى تسيير السجون وردا على سؤال الأخ النائب أحمد لطروش من حزب جبهة التحرير الوطني المتعلق بتطبيق إصلاح السجون والعمل على تصنيف المساجين البالغين والأحداث وتطوير إدارة السجون مع إنشاء هيئة تفتيش تساهم في تطوير العمل القضائي.

إن عنوان إصلاح السجون محور أساسي ضمن المحاور الكبرى التي تضمنتها الوثيقة المتضمنة برنامج فخامة رئيس الجمهورية وبرنامج الحكومة الذي صادقتم عليه، وتعيين وزير منتدب لإصلاح السجون ما هو إلا مؤشر لإحداث إدارة عقابية تتماشى والمعايير الدولية المنبثقة عن الفكر الحديث لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بقانون إصلاح السجون الذي يتضمن حقيقة مقتضيات كانت رائدة في وقت صدوره أي سنة 72 فإن الوزارة قامت بتنصيب لجنة تتشكل من مختصين في مختلف المجالات ذات العلاقة بقطاع السجون من أطباء، علماء النفس، مساعدين اجتماعيين، قضاة لتطبيق الأحكام الجزائية، محامين وممثلين من هيئات أخرى،

مشروع قانون البرمجة القضائية الذي ستقدمه الوزارة لكم في أقرب الآجال.

توجد سلسلة من الأسئلة المتعلقة بتسيير الجهات القضائية، حيث أثار الأخ النائب أحمد لطروش من حزب جبهة التحرير الوطني مسألة تقسيم القضايا إلى مدنية وعقارية في الوقت الراهن، فهو يرى أن هذا التقسيم مخالف لطبيعة القانون المدني ويعد في نظره إغلاقا لباب الاجتهاد القضائي في وجه القاضي، كما أنه يرى أن القضايا العقارية من المسائل المدنية المحضة التي لا يمكن معرفتها بشكل يقيني عند رفع الدعوى، بل يجب على القاضي أن يتوصل وحده إلى معرفة نوع النزاع، لذلك، يطالب الأخ النائب أحمد لطروش بإلغاء الأقسام العقارية والاكتفاء بالقسم المدني.

بالنسبة إلى هذه المسألة، فإنه يتعين علينا أن نعلم أن مسألة الاختصاص، نوعيا كان أو محليا، منظمة بموجب القانون.

أما بالنسبة إلى تقسيم المهام ضمن الأقسام على مستوى المحاكم فإن ذلك لا يعد تقسيما نوعيا وإنما هو مجرد تنظيم داخلي يهدف أساسا إلى ضمان السير الحسن للجهات القضائية، وهذا التنظيم محدد بالقرار المؤرخ في 25 سبتمبر 1990 المتضمن تحديد عدد أقسام المحاكم وذلك عملا بأحكام المادة 11 من المرسوم رقم 66-61 وعليه يتراوح عدد أقسام المحاكم بين 8 و 13 قسما مع أخذ مختلف المناطق بعين الاعتبار، وهي على النحو الآتي: القسم الجزائي، القسم المدني، قسم الأحوال الشخصية، القسم الاجتماعي، القسم التجاري، قسم الأحداث المنشأ بموجب المادة 441 من قانون الإجراءات الجزائية والقسم البحري المنشأ بموجب القرار المؤرخ في 14 جوان 1995 المتضمن 17 قسما بحريا على المستوى الوطني، أما بالنسبة إلى القسم العقاري فقد تم إحداثه بموجب القرار المؤرخ في 1 أفريل 1994 المتمم للقرار المؤرخ في 25 سبتمبر 1990 المشار إليه سابقا. إن إنشاء الأقسام العقارية على مستوى المحاكم قد دعت

إذ تمت هذه العملية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي عن طريق المنظمة غير الحكومية الإصلاحية الجنائية العامة (Penal reforme international) التي اختارها الاتحاد الأوروبي كمتعامل معنا في معالجة هذا الملف الخاص.

أما بالنسبة إلى السؤال الذي أثاره الأخ النائب موسى عمار من حركة مجتمع السلم المتعلق بتخصيص 1000 منصب للمؤسسات العقابية، إذ يرى أنه من الأجدر أن يتم العمل على توفير مناصب شغل أو تكوين أو تمهين للمتسربين من المدرسة، فتتبع الإشارة بخصوص هذه المسألة إلى أن عدد الألف (1000) منصب الذي ذكرتموه هو في الحقيقة عملية تم تسجيلها استجابة للمقاييس العالمية المعمول بها، إذ يخصص عون واحد لكل مسجونين وهو العدد الذي لم نصل إليه بعد، فهو يدخل ضمن الأطر العملية المنظمة لمسألة معاملة المساجين.

أما فيما يتعلق بالمفارقة بين إنشاء 1000 منصب لإدارة السجون والتسرب المدرسي ومدى توفير مناصب الشغل والتكوين لهذه الفئة، فإن الإطار المعالج للمسائلتين يختلف وأعتقد أن لكل موضوع أو مسألة إطارها القانوني وتعالج في إطار المنهجية المسطرة في برنامج الحكومة، ولا يخفى عليكم الاهتمام الذي توليه الحكومة للشباب لاسيما في مجال التعليم والتكوين المهني، وخير دليل على ذلك الاعتمادات المالية التي خصصتها الدولة في قانون المالية لهذا القطاع.

ورد سؤال من الأخ النائب العيد غرداوي نائب مستقل أو بالأحرى حر، ليس كما ورد في الوثيقة، عن فئة المستفيدين من قانون الوثام المدني، يتعين في هذا المجال التفكير في أنه يدخل في نطاق أحكام المادة 36 من القانون رقم 99-08 المؤرخ في 13 جويلية 1999 المتعلق بقانون الوثام المدني - المتهمين المحبوسين وغير المحبوسين الذين انضموا إلى المنظمات المذكورة في المادة 87 مكرر 3 من هذا القانون دون أن يشاركوا

وتتمثل مهمة هذه اللجنة في إعادة النظر في هذا القانون وجعله يتماشى مع المعطيات الجديدة، وبهذا يضمن كرامة المسجون وصحته، كما يعتني بعائلة المسجون أثناء الزيارة والتحويل... إلخ، كما يرمي التعديل إلى ضبط نصوص جديدة من شأنها أن تضمن إعادة إدماج المسجون بفتح ورشات خارجية وحصولهم على التمهين وفتح ورشات تعليمية وتكوينية داخل المؤسسات العقابية.

أما فيما يتعلق بتصنيف المساجين بمختلف أنواعهم، فإن المعايير المنصوص عليها في المادة 24 من هذا القانون توافق المبادئ العالمية الحديثة المنصوص عليها ضمن النصوص الكاملة لمجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المساجين لعام 1955، كما أن المرسوم رقم 72-36 المؤرخ في 10 فيفري 1972 المتعلق بمراقبة المساجين وتوجيههم نص على الشروط التي يجب توفرها في إخضاع المساجين البالغين للتصنيف مما يجعلهم يختلفون عن المساجين الأحداث الذين يخضعون لأحكام خاصة. إن ما يعرقل التطبيق الفعلي لهذه النصوص كما أصبتم في إثارتها، هو نقص الوسائل المادية من جهة ومن جهة أخرى كون المؤسسات العقابية الموجودة حاليا ليست مهيأة لتطبيق معايير التصنيف ضمنها، وهذا الأمر مأخوذ في الحسابان عند بناء المؤسسات العقابية الحديثة، مع العلم أن الوزارة تجري بصفة تدريجية عمليات تهيئة لتكثيف المؤسسات حتى تستجيب لتطبيق تلك المعايير.

أما فيما يتعلق بمستوى المستخدمين - موظفي السجون - فإنه قد تم تسجيل عملية إنشاء مدرسة وطنية لتكوين موظفي إدارة السجون تكون قريبة من الوسط الجامعي لضمان النوعية الرفيعة والجيدة في التكوين والتفتح على التجارب الأجنبية من جهة وتنظيم دورات للرسكلة من جهة أخرى وهو النهج الذي تم اتباعه بالمدرسة الوطنية بالمسيلة بمناسبة إجراء دورة تدريبية لموظفي إدارة السجون بمختلف أسلاكهم من مدراء المؤسسات والضباط والأطباء في شهر أكتوبر المنصرم،

في إطار قانون 95 والذين عادوا في إطار قانون الوثام المدني، مما يدل على الطابع الشامل الذي يندرج ضمنه هذا القانون.

وأخيرا ورد سؤال من الأخ محمد عبد الله فيما يخص اعتبار الهبة المقدمة بيعا في إطار قانون المالية، في الحقيقة يعتبر هذا الإدماج في الحالتين القانونيتين إدماجا ضربيا فقط، وليس لوزارة العدل ما تقوله في ذلك وتبقى الهبة كمؤسسة قانونية خاضعة للقوانين الأساسية المنظمة لها.

هذا ما لدي ردا على انشغالات الإخوة النواب، وأتمنى أن أكون قد أجبت على ما كانوا يتطلعون إليه، وشكرا لكم على حسن الإصغاء. شكرا لكم سيدي الرئيس.

**الرئيس:** شكرا للسيد وزير العدل حافظ الأختام، الأخ السيد محمد شرفي المحترم، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد المجيد عطار وزير الموارد المائية.

**السيد وزير الموارد المائية:** بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمين.

إنه لمن دواعي الشرف أن أتوجه إلى مجلسكم الكريم للمرة الأولى قصد الإجابة، كما جرت العادة على انشغالات أعضائه، الذين أحرص على شكرهم على الأسئلة المطروحة ونزاهة الاقتراحات والتوصيات، وعلى الرزانة الوجيهة التي تحلوا بها وسوف أعكف خلال مداخلتني على الإجابة عن جل الانشغالات المعبر عنها ولكن نظرا إلى ضيق الوقت، أستسمحكم مسبقا في استخلاص الأسئلة الأساسية والإجابة عنها، وهذا لا يعني أن بقية الأسئلة ثانوية.

وعلى غرار الدوائر الوزارية الأخرى، فقد مرت وزارة الموارد المائية حسب ما فرضته الأوضاع الراهنة بظروف صعبة جدا لامناص منها حتى يتم وضع الأولويات من أجل

أو يتورطوا في ارتكاب جريمة أدت إلى قتل شخص أو سببت له عجزا دائما أو... في أماكن يتردد عليها الجمهور- وينبغي أن يكون هؤلاء قد سلموا أنفسهم إلى السلطات في إطار الأمر 95-12 المؤرخ في 25 فبراير 1995 المتضمن تدابير الرحمة، ويترتب على تطبيق المادة 36 انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إلى الأشخاص الذين يدخلون في نظامها مع الإفراج الفوري عن المتهمين المحبوسين، في حين يدخل في نطاق المادة 37 الأشخاص المسجونين المحكوم عليهم نهائيا عند صدور قانون رقم 99-08 والذين انضموا إلى المنظمات المذكورة في المادة 87 المشار إليها سابقا دون أن يشاركوا أو يتورطوا في ارتكاب جريمة أدت إلى قتل شخص أو سببت له عجزا دائما أو في أماكن يتردد عليها الجمهور، وينبغي أن يكون هؤلاء قد سلموا أنفسهم إلى السلطات في إطار الأمر رقم 95-12 المؤرخ في 25 فبراير 1995 المتضمن تدابير الرحمة، ويترتب عن تطبيق المادة 36 انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إلى الأشخاص الذين يدخلون فيها مع الإفراج الفوري عن المتهمين المحبوسين، في حين يدخل في نطاق المادة 37 الأشخاص المسجونين المحكوم عليهم نهائيا عند صدور القانون رقم 99-08 والذين انضموا إلى المنظمات المذكورة في المادة 87 المشار إليها أعلاه دون أن يشاركوا أو يتورطوا في ارتكاب جريمة أدت إلى قتل شخص أو سببوا له عجزا دائما أو في ارتكاب جنابة اغتصاب أو استعمال المتفجرات في الأماكن العمومية أو في أماكن يتردد عليها الجمهور، وينبغي أن يكون هؤلاء قد سلموا أنفسهم إلى السلطات في إطار الأمر رقم 95-12 المؤرخ في 25 فبراير 1995 والمتضمن تدابير الرحمة.

وبهذا يتبين من أحكام المادتين المذكورتين أن العبرة تكمن في طبيعة التهمة المنسوبة إلى الأشخاص المستفيدين من أحكام الوثام المدني. وفي تاريخ وظروف تسليم أنفسهم إلى السلطات المختصة، وليس في مدة العقوبة المطبقة عليهم، كما ورد في السؤال. وقد كان المغزى تحقيق العدل بين من عادوا إلى المجتمع مبكرا

للسدود والتحويلات الكبرى وتوزيع المياه، فهناك حوالي خمسون (50) مشروعا قيد الدراسة وهناك أيضا (10) عشرة سدود قيد الإنجاز وستة تحويلات كبرى. سننطلق في ثلاثة منها، وستتم هذه التحويلات بين: سدود: تاقسبت، تيزي وزو، عزازقة، بومرداس والجزائر، وبين سد حمام بوغرارة وسد مغنية، وبين سد الشلف وسد التنس وسد القلعة.

وسأجيب الآن عن الأسئلة التي طرحت علينا حسب المناطق أو التجمعات السكنية. ففيما يخص السؤال الأول المتعلق بسدي مجدل وواد الشعير بولاية مسيلة، أعلمكم أن سد مجدل قيد الدراسة على مستوى الوكالة الوطنية للسدود وسيفرغ منها خلال الثلاثي الثاني لسنة 2003 لتنتقل الأشغال عند نهاية سنة 2004، وفيما يخص سد واد الشعير، فقد انتهت الدراسة وسوف تنطلق الأشغال خلال سنة 2003.

أما عن السؤال الثاني المتعلق بتحويل المياه انطلاقا من سد كدية المدور بولاية باتنة نحو سد خنشلة فإنه قيد الدراسة، وسوف يتم الانطلاق في الأشغال خلال السداسي الأول لسنة 2003.

أما السؤال الثالث الخاص بدراسة سد رخوش بولاية خنشلة فإنها غير مسجلة، إلا أن ذلك لا يعني أنها لم تدرس، ولن تسجل للدراسة مستقبلا -إن شاء الله-.

وفيما يتعلق بالسؤال الرابع الخاص بتدعيم عملية تزويد برج المنايل بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من تحويل سدود تاقسبت، تيزي وزو، بومرداس، الجزائر فإنه يرتقب عند إنجاز عملية التحويل هذه تزويد كل رواق بالمياه الصالحة للشرب خاصة تدعيم عملية تزويد سد برج منايل بالمياه الصالحة للشرب.

أما السؤال الخامس المتعلق بسد بني هارون بولاية ميلة، والذي يشير إلى أنه غير مستغل، لقد استلمنا في الحقيقة سد بني هارون منذ شهور فقط، ولا يمكنه أن

تغطية العجز الاستثنائي للمياه الذي يعيث ومايزال يعيث قسوة للأسف، وحتى أدمع مقولتي هذه، عملت على إحصاء وتقييم كل الاقتراحات المطروحة من قبل المتدخلين الكرام، إذ اتضح لي أن الميزانية النسبية المخصصة للتكفل بالشكاوي والاقتراحات المقدمة تقارب ميزانية الدولة بكل دوائرها الوزارية، وأنتم تعلمون أن لكل قطاع أولويات وبرامج استعجالية.

على كل حال، أحيط الحضور المشرف علما، بأنه بعد المقارنة بين الميزانيات التي خصصت لهذا القطاع نجدها في ارتفاع، إذ بعد ما كانت تساوي 102 مليار دينار سنة 2000 ارتفعت إلى قيمة 116 مليار دينار سنة 2001 ثم ارتفعت إلى 149 مليار دينار سنة 2002 وبالتالي فمن المؤكد أنه لا يمكن الاستهانة بالغلاف المالي الذي منح لهذا القطاع.

بهذا، سيداتي، سادتي، سوف أتطرق بادئ الأمر إلى تعبئة المياه وتحليل الوضعية في مجال السدود والحواجر المائية والآبار، وينبغي أن أوضح أولا أن إنجاز سد يعد مسارا بطيئا يصعب قبوله أثناء الأزمة، فإذا كان إنجاز السد الواحد في الفترة العادية يستغرق ستة (6) سنوات مع توفر كل الشروط، وهو الأمر الذي لا يمكن إتاحتها في أغلب الأحيان، إضافة إلى التماطل في بناء السد فإنه يشترط ملئه حتى نتمكن من استغلاله، وهو الشرط الذي يبقى خاضعا للظروف المناخية لأن معدل فترة ملء سد واحد يتراوح بين سنة وخمسة سنوات.

ويمكن، الآن، تقديم وضعية السدود كما يأتي:

أولا: من حيث الإمكانيات النظرية، فإننا نملك (50) خمسين سدا مستغلا تقدر طاقتها الإجمالية بمبلغ 4,5 مليار م<sup>3</sup>، ولا تخزن هذه السدود في الوقت الحالي إلا ما يقدر بـ 1,2 مليار م<sup>3</sup> أي ما يعادل نسبة امتلاء تقدر بـ 28٪ فقط.

فيما يخص دراسة الجدوى والمشاريع التمهيدية المفصلة

الإجراء الأول: الحفاظ على مورد الماء المتوفر حاليا وتوزيعه بقدر الإمكان بصورة منتظمة وعادلة، وعمل القطاع إضافة إلى إعادة تنظيم عملية توزيع المياه، على إعادة تأهيل شبكات التوزيع بـ (12) اثنتا عشرة مدينة كبيرة عبر الوطن، وتمثل هذه المدن الكبيرة في: عنابة، قسنطينة، سطيف، جيجل، بجاية، تيارت، الشلف، معسكر، تلمسان، غليزان، باتنة والواد، وستتبع بمدن أخرى وذلك بعد إعادة تأهيل كل من شبكة الجزائر العاصمة وهران، لأنه لا يمكن تسجيل كل الولايات (أربعين ولاية كبرى) وكلها بحاجة إلى إعادة كاملة لشبكة توزيع المياه، وفيما يخص ربط المجمعات السكنية فتعد النسبة الحالية والمقدرة بـ 85٪ نسبة مرضية جدا.

الإجراء الثاني: ينبغي أن يكون هنالك استغلالا منهجيا قدر الإمكان للمياه الباطنية بما أن المياه السطحية شبه منزوفة، ففي الوقت الحالي مثلا يتم تزويد مدينة الجزائر العاصمة جزئيا عن طريق المياه المستخرجة من الآبار.

الإجراء الثالث: يخص اللجوء إلى الموارد غير التقليدية لاسيما تحلية مياه البحر، إضافة إلى وحدات التحلية الموجودة وعددها عشرون محطة على المستوى الوطني، ينتظر إنجاز برنامج واسع عبر الساحل لاسيما إنشاء وحدة لتحلية المياه بولاية وهران تقدر طاقة إنتاجها بـ 100.000 م<sup>3</sup> يوميا.

الإجراء الرابع: الانطلاق في الأشغال الكبرى للتحويل قصد العمل على توازن عملية توزيع هذا المورد على أحسن وجه من خلال المشاريع الكبرى التي ذكرتها سابقا والمتمثلة في:

المشروع الأول: تحويل سد بني هارون نحو سدا الهضاب العليا وقسنطينة.

المشروع الثاني: تحويل سد تاقسبت نحو كل من تيزي وزو وعزازقة، وبومرداس والجزائر.

يكون عمليا إلا بعد انتهاء أشغال تحويل المياه نحو ميله وقسنطينة، كما يشير السؤال السادس إلى أن سد دحموني بولاية تيارت غير مستغل، رغم أن وزارة الموارد المائية قد استعادت الملف للتكفل به وهو الآن قيد الدراسة. أما السؤال السابع المتعلق بوضعية عملية رفع العراقيل عن سد كسير بولاية جيجل، فإن العملية جارية وقد تقدمت بنسبة تقدر بـ 60٪ وتتمثل في تحويل الطريق الولائي رقم 07 وإجراءات التعويض، وسوف تستكمل هذه العملية في شهر فيفري 2003، وتسجل عملية انطلاق الأشغال خلال سنة 2004. أما السؤال الثامن المطروح بخصوص استعمال مياه خريزة يوسف بولاية سطيف دائرة عين آزال، فإن الملف قيد الدراسة لكنه يوجه للفلاحة فقط لأن نوعية المياه لاتصلح للشرب. وهناك قضية أخرى بنفس المنطقة وتتعلق بتطوير المساحة الفلاحية إلى 1000 هكتار.

أما بالنسبة لسنة 2003 ودائما فيما يتعلق بالسدود والتحويلات الكبرى فقد منحت الأولوية إلى إنجاز المشاريع المدمجة في أعلى وأسفل منشآت حشد المياه المستغلة، والتي هي في طور الإنجاز وذلك من أجل استعمال أمثل للمورد ومردودية الاستثمار المبذول، كما هو الحال بالنسبة إلى سد كودية الرصفة بولاية تيسمسيلت الجاري إنجازها وفقا لبرنامج تزويد أربعة عشرة بلدية من نفس الولاية بالمياه الصالحة للشرب.

فيما يخص محور "التزويد بالمياه الصالحة للشرب" والآن، فإن التفاوت الموسمي والسنوي للتساقط وضياح المياه يعود إلى قدم شبكات التوزيع وسوء تسييرها وعوامل التلوث التي أدت إلى عجز معتبر وعام في المواد السطحية واستغلال مفرط للموارد الجوفية.

هذه الكارثة التي لامثيل لها أدت منذ أكثر من 20 سنة مما دفع دائرتنا الوزارية في ظروف صعبة جدا وبموافقة من الحكومة إلى وضع مخطط استعجال والانطلاق فيه، والذي يتمثل باختصار، في اتخاذ وتجسيد مجموعة من التدابير والإجراءات الآتية:

كما يشير السؤال الثالث إلى عدم وجود أية محطة للتطهير بولاية جيجل إلا أنني أعلمكم أن المخطط الرئيسي لتطهير الساحل التابع للولاية قيد الدراسة إلى أن يتم تحديد المنشآت التي ينبغي إنجازها من أجل حماية هذا الساحل.

ويشير السؤال الرابع المتعلق بانعدام شبكة تطهير بولاية تيبازة إلى نفس الفكرة ، رغم نسبة ربط شبكة التطهير بالمجمعات السكنية التي تفوق 90٪ بالمناطق الحضرية، و 35٪ بالمناطق الريفية. ويذكر السؤال الخامس أن محطة التطهير بولاية تيارت معطلة وأن المياه القذرة تصب في سد بخدة، هذا صحيح، حيث يعود إنجاز هذه المحطة إلى سنة 1977 ولكن نظرا إلى موقعها الموجود داخل الوادي لم تكتمل الأشغال بها بعد نظرا إلى إنعدام إمكانية إعادة تأهيلها وبالتالي سيتم إنجاز مجمع مائي تطهيري جديد بالولاية وذلك من أجل حماية كل من سد بخدة وسد دحموني بنفس الولاية، فقد سجل كذلك إنجاز محطة جديدة هذه السنة، وسيترقب انطلاق الأشغال سنة 2003.

ويذكر السؤال السادس محطتي التطهير لعين ولمان وعين آزال اللتين ستبرمجان لاحقا بعد تسجيل محطتين في ولاية سطيف ضمن برنامج سنة 2003.

أما عن السؤال السابع الخاص بتصفية المياه القذرة بالصومام والذي ينتظر لحياته إنجاز محطة للتطهير على الأمد القصير بأقرب تازمالت وسيدي عيش والقصر والتي انتهت دراسات المشاريع التمهيديّة المفصلة لهذه المحطات وسوف يتم تسجيلها مستقبلا.

أما السؤال الثامن المتعلق بتغطية واد عنابة وتصفية المياه القذرة التي تصب بهذا الواد، فأعلمكم أن الوديان التي تعبر مدينة عنابة قد خضعت إلى التهيئات الضرورية، وفيما يخص التطهير فإن المخطط الرئيسي للتحديث قيد الدراسة حاليا.

المشروع الثالث: التحويل من مستغانم أرزيو ووهران.  
المشروع الرابع: وهو التحويل من مزافران إلى الدويرة.

أما فيما يتعلق بمجال التطهير فإنه رغم النقائص المسجلة في تسيير المنشآت والتي تعود إلى التوسعات شبه الفوضوية في بعض المدن قدرت نسبة الربط على المستوى الوطني بـ 85٪ وبالتالي فاللجوء إلى تحسين المخططات الرئيسية للتطهير أمر لا مفر منه.

يتعلق السؤال الأول بالحصة الخاصة بالتطهير المضافة في فاتورة الماء بنسبة 20٪ والذي يعد ثمنا زهيدا بالنسبة إلينا لذلك نرى أنه يجب أن تعود هذه الحصة إلى إصلاح الهياكل المكلفة بتسيير وصيانة المنشآت أو إلى شبكات ومحطات التنقية حتى يتسنى لها أداء مهمتها الكاملة في حماية البيئة.

وبخصوص مشاريع التطهير ذات البعد الجهوي مثل مشروع تطهير وادي ميزاب الذي تجبرنا ضخامته على إنجازها عبر مراحل، فالمرحلة الأولى جارية وبرمجت المرحلة الثانية كذلك في سنة 2003.

والشيء نفسه بالنسبة إلى مشاريع الحماية ضد فيضان الوديان، فعلى سبيل المثال واد مكيرا الذي يعبر مدينة سيدي بلعباس والذي انطلقت أشغاله مع بداية سنة 2002 وقد برمجت المرحلة الثانية في بداية سنة 2003، ودائما وفقا للمناطق أو التجمعات السكنية تتمثل الوضعية حسب الأسئلة في:

يشير السؤال الأول إلى أن مراكز عديدة بولاية قسنطينة لاتملك شبكات تطهير إلا أن ولاية قسنطينة تملك شبكة تطهير يقدر طول خطها بـ (506) كلم، ونسبة ربط تقدر بـ 75٪ ولدينا برنامج واسع بصدد الإنجاز حاليا بمبلغ مالي قدره 1,2 مليار دينار لهذه الولاية.

أما السؤال الثاني الخاص بمحطة التطهير بمدينة الشلف، حقيقة لقد برمجت إنجاز محطة سنة 2003.

وقبل ذلك أحيل الكلمة إلى السيدة حورية بلعطار التي تريد إبداء نقطة نظام.

**السيد حورية بلعطار** (تبدي نقطة نظام): بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

لقد أغفل السيد وزير الموارد المائية التطرق إلى ما تصدر انشغالاتنا واهتمامنا وهو المورد المالي المحدود في إشكالية التنمية لولاية سطيف، خاصة فيما يخص التحويلات الكبرى، حيث نذكر معالي الوزير أن الآفاق تشير إلى أن العجز سيصل سنة 2013 إلى 260... .

**الرئيس:** أود دعوتكم، السادة الوزراء، إلى تناول الغداء معنا وأتمنى أن تجمعكم، سيدتي، نفس الطاولة بوزير الموارد المائية، من أجل مواصلة النقاش حول الموضوع.....

والآن فليتفضل السيد الدكتور السعيد بركات وزير الفلاحة والتنمية الريفية المحترم.

**السيد الوزير:** السلام عليكم،

رغم أنه وقت الغداء إلا أنني أطلب منكم التحلي بالصبر الجميل.

سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة النواب،

أود في البداية أن أهنيكم السيد الرئيس على انتخابكم رئيسا لهذا المجلس الموقر، كما أهني كذلك جميع السيدات والسادة النواب على نيلهم ثقة المواطنين الذين انتخبوهم لتمثيلهم في هذا المجلس الموقر، وأتمنى لهم النجاح والتوفيق في مهمتهم النبيلة.

ولن أنهى هذا العرض الوجيز دون أن أعرض عليكم بصفة مختصرة وضعية مدينتي سكيكدة وعنابة من حيث تزويدهما بالمياه الصالحة للشرب، ففيما يخص مدينة سكيكدة فإن البرنامج الاستعجالي القائم يشتمل على إنجاز (20) عشرين بئرا وقد تم حفر أغلبها، ووحدة لتحلية مياه البحر والتي انطلقت في عملها منذ أسبوعين قصد تعويض العجز في المياه بصفة تدريجية والناجم عن نفاذ مخزون مياه سدود القنيطرة وزردازة بولاية سكيكدة، وتتضمن أشغال هذا المشروع الربط بين سد زيت عمبا بولاية سكيكدة بنظام التزويد بالمياه الصالحة للشرب، وكذا إنجاز وحدة معالجة مياه البحر ذات الاستعمال الصناعي، حتى تسمح عند نهاية شهر جانفي سنة 2003 بتأمين تزويد مدينة سكيكدة ومنطقتها الصناعية بالمياه الصالحة للشرب أو الصالحة للصناعة.

أما فيما يتعلق بمدينة عنابة والمناطق المجاورة لها، فسيتم تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب عند نهاية شهر نوفمبر سنة 2002 انطلاقا من سد مكسا بولاية الطارف.

سيدي الرئيس المحترم،

سيداتي، سادتي النواب المحترمين،

أمل أن أكون قد قدمت من خلال هذه المداخلة الوجيزة التوضيحات الضرورية عوضا عن الإجابة على انشغالاتكم الكثيرة والشرعية، ونحن بحاجة إلى توضيح وشرح الوضعية الحقيقية المتعلقة بمجال الموارد المائية للمواطنين الذين تمثلونهم، ونرجو منكم تبليغهم بذلك نيابة عنا.

أشكركم على اهتمامكم وإصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس:** شكرا للسيد عبد المجيد عطار وزير الموارد المائية المحترم، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير...

برنامج تشجيع تقنيات الري المقتصد للياه والحفاظ على الأراضي الزراعية وتكييف الأنظمة الإنتاجية وتكثيف المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والتشجير النفعي والاقتصادي.

2 - التنمية المستدامة لمختلف الفضاءات الطبيعية من جبال وسهوب ومناطق صحراوية.

3 - التوسع في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة عن طريق برنامج استصلاح الأراضي.

4 - ترقية المنتجات المحلية ذات القيمة المضافة المعتبرة، وتشجيع تصدير المواد الزراعية، وقد بدأنا في ذلك.

يتم تحقيق هذه الأهداف بفضل تدعيم الصناديق العمومية مع المشاركة المالية للمستثمرين ومؤسسات القرض والتأمين المتخصصة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

إن أهم المؤشرات الاقتصادية المكونة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية بعد سنتين من تنفيذ البرنامج، تؤكد فعاليته ومدى إقبال المستثمرين عليه، وبهذا الخصوص، إليكم البعض من تلك المؤشرات:

- توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة إلى أكثر من 100.000 هكتار في الجزائر.

- المساحة المغروسة بأشجار الفواكه في أقل من سنتين تفوق 170.000 هكتار، أي 35٪ من مساحة الأشجار المثمرة الإجمالية التي غرست في سنتين أو أقل.

- المساحة المعنية بتقنيات الري المقتصد للياه تقدر بأكثر من 100.000 هكتار مقارنة بـ 6000 هكتار الموجودة قبل سنة 1999، مع العلم أن المساحة الإجمالية المسقية في الجزائر تبلغ تقريبا 450.000 هكتار سنويا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

أستسمحكم قبل التطرق إلى الرد على بعض الانشغالات الخاصة التي أثارها الإخوة والأخوات النواب، أن أنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم -ولو بصفة موجزة- الخطوط العريضة للسياسة المتبعة في مجال التنمية الفلاحية والريفية وما نحن قائلون به في هذا الإطار، إذ أعتقد أن الكثير من هذه الانشغالات ستجد الأجوبة عنها.

لقد أصبح الحديث عن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في متناول جميع شرائح المجتمع ولم يبق مقتصر على الدوائر المعنية أو المختصة فقط، وذلك بسبب ما أضفاه من حيوية وديناميكية على العالم الفلاحي والأوساط الريفية.

إن تنفيذه ميدانيا قد ساهم بقسط كبير في إحداث تغييرات محترمة في القطاع الفلاحي الذي كان يعاني منذ فترة طويلة ركودا كبيرا جراء نقص خطير في الاستثمار، إن لم نقل انعدامه.

إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالفعل، سواء من حيث مختلف مكوناته أو آلياته لتحفيز وتدعيم الاستثمار، قد تم تصميمه ليتمكن بصفة تدريجية ومستديمة من توفير الظروف التي تجعل القطاع الفلاحي يكشف عن طاقاته الحقيقية الكامنة.

لقد تم وضع هذا المخطط أيضا من أجل بعث عمليات عصرنة الاستثمارات الفلاحية لجعلها تحسن من قدرتها التنافسية الضرورية لمواجهة انفتاح السوق الوطني وتحسين الإنتاج الزراعي الوطني كما ونوعا، بهدف تحسين مستوى الأمن الغذائي للبلاد الذي يعد الهدف الرئيسي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والذي يركز تنفيذه على مشاركة المتعاملين المعنيين ولا مركزية القرار الاقتصادي من خلال المساعي الآتية:

1 - الاستعمال العقلاني والمحكم للموارد الطبيعية عبر

- تكييف ترتيبات دعم المستثمرات الفلاحية عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وذلك في ضوء النتائج والتجربة المتحصل عليهما خلال السنتين الأخيرتين.

- تعزيز المسعى الرامي إلى تكييف الأنظمة الزراعية المدعمة وذلك بإعداد مخططات توجيهية للتنمية لكل ولاية.

- مساعدة الفلاحين في إعداد مخططات لتطوير مستثمراتهم.

- النهوض بالمناطق السهبية والرغوية وتطوير تربية المواشي ، إذ تم استحداث، صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرغوي والسهوب لأول مرة.

أما الشق الثاني فيعنى بإنعاش المناطق الريفية وتحسين ظروف معيشة سكان الأرياف وذلك من خلال وضع برنامج للتنمية الريفية يركز أساسا على النشاطات الفلاحية والغابية والرغوية تدعمها النشاطات المبرمجة في إطار السكن الريفي والبنية الأساسية والهيكل الاجتماعي والاقتصادية في إطار متكامل ومنسجم.

ويتطلب تحقيق هذا المسعى جهودا معتبرة لتنسيق العمل على المستوى المحلي مع مشاركة فعالة ونشطة ومسؤولة للسكان المعنيين.

كما يستدعي ذلك تبني اللامركزية ليس في تسيير الموارد المالية المجندة من قبل الدولة فحسب، بل أيضا في إمكانيات تصميم برامج التنمية ومتابعة تنفيذها وتقييمها محليا والتسيير العقلاني للفضاءات والوسائل والموارد الطبيعية المتاحة.

وفي هذا الإطار، فإن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أعدت برنامج عمل استعجالي شرعنا فيه أمس بالضبط لفائدة سكان المناطق المحرومة والمعزولة والمهجورة، يهدف إلى تقليص الفوارق الموجودة بين سكان الأرياف من ناحية وبينهم وبين سكان المدن من ناحية أخرى.

- المساحات المعنية بعمليات الحفاظ على الموارد الطبيعية تقدر بحوالي مليونين و 500 ألف هكتار.

- تطوير البنية الأساسية في الوسط الريفي عن طريق:

\* أشغال فك العزلة بتحقيق 4980 كلم من المسالك.

\* إيصال الكهرباء الريفية للاستعمال الفلاحي على مسافة 790 كلم.

\* استفادة حوالي 150.000 مستثمرة فلاحية من

المشاريع المدعمة عن طريق الصندوق الوطني للضبط

والتنمية الفلاحية، علما أن ما يقدر بـ 80٪ من هذه

المستثمرات لا تتجاوز مساحتها 20 هكتارا و40٪ منها

تقل مساحتها عن 5 هكتارات.

\* إحداث 148.000 منصب عمل سنة 2000

و171.000 سنة 2001، و89.000 في السداسي الأول

من سنة 2002، مما يؤكد استمرار الديناميكية المحدثة

في الأرياف.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

لقد رسخت هذه النتائج ديناميكية حقيقية للقطاع

الفلاحي، وأرست الظروف الملائمة لإنعاش الفضاءات

الريفية، غير أن هذا الإنعاش لا يمكن أن يكون تاما

ومباشرا بإحداث تجديد حقيقي لهذه الفضاءات إلا إذا

وضع في إطار تنموي شامل ومندمج يعنى بالمناطق

الريفية.

واستجابة لهذا الإنشغال جاء توسيع المهام الموكلة

لدائرنا الوزارية لتشمل الجوانب المتعلقة بالتنمية

الريفية، بإحداث منصب وزير منتدب مكلف بالتنمية

الريفية. لذلك فإن المسعى الجديد الذي يقع على عاتق

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يركز على شقين

متكاملين وهما:

الأول: يتعلق بتعزيز وتقوية النشاطات الهادفة إلى

تكثيف الإنتاج الفلاحي وعصرنة المستثمرات الفلاحية

وذلك من خلال:

- (أي لاحظنا أسئلة عديدة تصب في نفس السياق)
- مسألة استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة.
  - مسألة الجباية الفلاحية.
  - مسألة التمويل في الفلاحة.

1 - فيما يخص مسألة الأراضي الفلاحية، تجدر الإشارة إلى أن الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة بالدولة تخضع لأحكام القانون رقم 87-19 المؤرخ في 08-12-1987 وهو ما يزال سائر المفعول.

أما فيما يخص إهمال الأراضي، فإنه يعد من التصرفات التي يترتب عنها إسقاط حقوق المنتجين أو المنتفعين تطبيقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 90-51 المؤرخ في 06-02-1990.

مع العلم أنه قد تم إعداد مشروع قانون يحدد شروط الامتياز المقرر كنمط لاستغلال الأراضي التابعة للأمولاك الخاصة بالدولة، ومن شأنه التكفل بمعظم الانشغالات المطروحة في هذا المجال، وسيعرض عن قريب على مجلسكم الموقر .

2 - فيما يخص الجباية الفلاحية فإنها تعتبر مؤشراً اقتصادياً مهماً، وحتى يكون الفلاح متعاملاً اقتصادياً حقيقياً فمن الأحرى أن يؤدي الفلاح خاصة الناجح - وأنتم تعلمون أن مدخول بعض الفلاحين الناجحين يفوق بكثير مدخول الموظفين إلا أننا في البداية سنصب اهتمامنا على الفلاحين الناجحين - ما عليه من حقوق جبائية، غير أن هذا الأمر سيطبق تدريجياً، وعلى أصحاب المهنة أن يشاركوا محلياً في تحديد مستويات الجباية.

3 - أما فيما يتعلق بتمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمشاكل التي طرحت بخصوص صعوبة تكفل الصندوق الوطني للتعااضدية الفلاحية (CNMA) بكل ملفات الفلاحين، فقد قررنا توسيع شبكة التمويل وتقريبها من المواطنين بالتعاقد مع بنك الفلاحة والتنمية

سيتم العمل على ترقية المهن الريفية المكملة للنشاطات الاقتصادية والخدمات الأخرى باتجاه الشباب دون تمييز على مستوى القرى والمداشر والدواوير من أجل استدامة نشاطات التنمية الريفية.

ويستدعي ذلك في مرحلة ثانية إعداد أدوات تخطيط لامركزية من أجل تصميم المخططات التوجيهية للتنمية الريفية على مستوى البلديات باعتبارها الوحدات القاعدية للتخطيط.

ويتم إعداد وتنفيذ برامج للتنمية الريفية المندمجة حسب المناطق الريفية الطبيعية المنسجمة أو المتجانسة في مرحلة ثالثة .

تلكم هي أيتها السيدات، أيها السادة، أهم محاور البرنامج القطاعي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي ارتأيت عرضها عليكم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

فيما يخص ميزانية قطاع الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2003 فإنها قد عرفت ارتفاعاً محسوساً مقارنة بسنة 2002 وهي تندرج ضمن الأبعاد الثلاثة الآتية:

- 1 - تعزيز مكتسبات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتشبيته.
- 2 - إنعاش الفضاءات الريفية بالتكفل بمشاريع التنمية الريفية.
- 3 - مواصلة النشاطات المقررة لسنة 2003 في إطار برنامج تدعيم الإنعاش الاقتصادي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

سأحاول الآن الرد على الانشغالات المهمة والمشروعة التي أثيرت من قبل السيدات والسادة النواب، والتي تمحورت حول القضايا الآتية:

ألا يجمعنا هنا حب الله والجزائر؟  
ألا تجمعنا خدمة شعبنا وهي حق علينا؟  
سنزرع جميعا وسنحقق جميعا أمل أبنائنا وبناتنا وفقكم  
الله. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس:** أشكر السيد السعيد بركات المحترم، فيما  
يخصني أيتها السيدات، أيها السادة، أكرر دعوتي  
للسيدات والسادة أعضاء الحكومة إلى تقاسم وجبة  
الغداء معنا، وسنواصل معهم الدردشة حول طاولة الغداء  
ولمزيد من التعارف بين النواب وبين الوزراء، سنعود  
بعدها في الساعة الثانية والنصف بعد الزوال لنواصل  
السماع إلى ردود السادة أعضاء الحكومة شكرا،  
والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في منتصف النهار  
والدقيقة العشرين**

الريفية (BADR) بالنظر إلى ما يتوفر عليه من شبكة  
واسعة تغطي كامل التراب الوطني، وذلك وفق الشروط  
المعمول بها مع الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية  
(CNMA) بنفس الشروط إلا أننا وسعنا الشبكة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

أخيرا، والله يعلم أنني حاولت الرد على انشغالات  
السيدات والسادة النواب، شاكرا لهم الدعم الواضح  
للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، والكمال لله،  
لا أخفي عليكم أن ورشات عديدة تنتظرنا في بلادنا وإن  
كثرت فهي لاتشني عزيمنتنا أبدا، فالتحديات كذلك  
متعددة ومتنوعة، ألم نخلق لها؟ كل هذا يتطلب منا  
جميعا قرارات حكيمة ورزينة ومسؤولة تجلت بوضوح في  
تدخلاتكم، وأنتم لجديرون بها ومشكورون عليها.